الجهاد السياسي لمحمد باقر الصدر ضد النظام الاستبدادي (1968–1980) في العراق

م . د . فادية يعكوب يوسف حسين
كلية التربية للبنات – جامعة البصرة

الكلمات المفتاحية: محمد باقر الصدر، الأنظمة الاستبدادية، المرجعية الدينية

الملخص:

يستهدف البحث تحليل مفهوم "الجهاد السياسي" لدى المرجع الديني والمفكر الإسلامي محمد باقر الصدر (1935-1980)، في سياق مواجهته لنظام حزب البعث في العراق خلال المدة 1968-1980. ويسعى البحث إلى تفكيك هذا المفهوم، الذي تجاوز عند الصدر الدلالة التقليدية المقتصرة على القتال المسلح، ليشمل أبعادًا فكرية وتنظيمية واجتماعية وسياسية متكاملة.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء مؤلفات الصدر ونداءاته ومواقفه، وتحليلها في سياقها التاريخي والسياسي. وقد خلص البحث إلى أن الجهاد السياسي عند الصدر ارتكز على ثلاثة محاور رئيسية: أولًا: المحور الفكري، المتمثل في تأسيس منظومة معرفية إسلامية شاملة - كفلسفتنا واقتصادنا والأسس المنطقية للاستقراء - لمواجهة الإيديولوجيات العلمانية السائدة، وتقديم الإسلام بديلًا حضاريًا. ثانيًا: المحور التنظيمي، المتجسد في دوره التأسيسي والتنظيري لحزب الدعوة الإسلامية و"جماعة العلماء"، بهدف بناء كوادر واعية وقاعدة شعبية منظمة. ثالثًا: المحور الحركي، الذي تجلّى في المواجهة المباشرة مع السلطة عبر إصدار الفتاوى السياسية، كتحريم الانتماء لحزب البعث، ودعم الحراك الشعبي في انتفاضة صفر 1977، وتأييده للثورة الإسلامية في إيران.

ويخلص البحث إلى أن مشروع الصدر شكّل محاولة تجديدية لإعادة تفعيل دور المرجعية الدينية في المجال العام، وأن استشهاده أسهم في تحويل مشروعه إلى رمز للصحوة الإسلامية في العراق، وألهم حركات تغييرية لاحقة.

المقدمة:

شهد العراق في النصف الثاني من القرن العشرين صراعات إيديولوجية وسياسية عميقة أثّرت في بنيته الاجتماعية والسياسية. فبعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1958، دخل العراق مرحلة من عدم الاستقرار السياسي، تزامنت مع صعود تيارات فكرية كبرى: القومية العربية، والشيوعية، والليبرالية، والإسلامية (الوردي، 2018، ص. 124). وفي هذا السياق، برزت مدينة النجف، بوصفها مركز الحوزة العلمية الشيعية، في مواجهة تحديات غير مسبوقة، أبرزها تمدد الخطاب الماركسي في الأوساط الشبابية والمثقفة، الأمر الذي شكّل دافعًا لجيل من العلماء الشباب، وفي مقدمتهم محمد باقر الصدر، نحو تجديد الخطاب الديني (العاملي، 2004، ص. 78).

وفي 17 تموز/يوليو 1968، استولى حزب البعث على السلطة في العراق عبر انقلاب عسكري (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013، ص. 21). واتسم حكم الحزب بطابعه الشمولي والإيديولوجية العلمانية والقومية، حيث عمل على إحكام السيطرة على مؤسسات الدولة والمجتمع عبر الأجهزة الأمنية والحزبية. وقد استهدفت سياساته القمعية القوى السياسية المنافسة، بما فيها الحركات الإسلامية بشقيها السني والشيعي، وعدّ أي حراك ديني منظم تهديدًا لشرعيته (الرّكابي، 2012، ص. 55).

في هذه البيئة، برز محمد باقر الصدر (1935-1980) مرجعًا دينيًا ومفكرًا إسلاميًا جمع بين العلوم الحوزوية والانفتاح على الفلسفات المعاصرة. ولم يكتفِ الصدر بالاجتهاد الفقهي التقليدي، بل سعى إلى بناء منظومة فكرية إسلامية قادرة على محاورة العصر وتحدي الإيديولوجيات الوافدة، مؤكدًا أن "المعرفة الدينية ليست نقيض المعرفة العلمية" (النعماني، 1997، ص. 112).

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تحليل طبيعة المواجهة التي خاضها الصدر ضد نظام حزب البعث، وآلياتها. فما المقصود بـ"الجهاد السياسي" في فكر الصدر وممارسته؟ وما الأدوات الفكرية والتنظيمية والحركية التي وظّفها؟ وكيف تطورت هذه المواجهة من المستوى الفكري إلى الصدام المباشر الذي انتهى بإعدامه عام 1980؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أربعة جوانب: أولًا، يتناول شخصية محورية في الفكر الإسلامي المعاصر جمعت بين التجديد الفقهي والنشاط السياسي (Mallat, 1993, p. 34). ثانيًا، يقدم قراءة تحليلية لمفهوم "الجهاد السياسي" بوصفه نموذجًا مركبًا للتغيير يتجاوز ثنائية العنف والانعزال. ثالثًا، يسهم في فهم مرحلة مفصلية من تاريخ العراق الحديث، اتسمت بالصراع بين مشروع الدولة الشمولية ومشروع الدولة الإسلامية. رابعًا، يكتسي الموضوع راهنية أكاديمية في ظل إدراج مؤلفات الصدر ضمن المناهج الجامعية العراقية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، 2023، ص. 9).

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحلي لتتبع المسار السياسي للصدر في سياقه الزمني، والمنهج الوصفي التحلي لتفكيك بنية خطابه ومفاهيمه. كما يوظّف المنهج المقارن لوضع مشروعه في سياقه الحوزوي والسياسي الأوسع. وتقوم الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في مؤلفات الصدر ونداءاته، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، مع الالتزام بالتوثيق وفق نظام APA الإصدار السابع.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي لتتبع المسار السياسي للصدر في سياقه الزمني، والمنهج الوصفي التحليلي لتفكيك بنية خطابه ومفاهيمه. كما يوظّف المنهج المقارن لوضع مشروعه في سياقه الحوزوي والسياسي الأوسع. وتقوم الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في مؤلفات الصدر ونداءاته، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، مع الالتزام بالتوثيق وفق نظام APA الإصدار السابع.

المحور الأول: الأسس الفكرية للجهاد السياسي: بناء البديل الحضاري

1.1. المدلول اللغوي والاصطلاحي للجهاد السياسي

أولًا: المعنى اللغوي:

الجهاد لغةً مأخوذ من الجَهد، وهو بذل الطاقة والوسع (ابن منظور، 1993، ج3، ص133). قال ابن فارس: "الجيم والهاء والدال أصل يدل على المشقة" (ابن فارس، 1979، ج1، ص486). ويأتي بمعنى المبالغة واستفراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل (الفيروزآبادي، 2005، ص295). أما "السياسي" فنسبة إلى السياسة، وهي من ساس يسوس، بمعنى دبّر الأمر وقام به (الرازي، 1999، ص142).

ثانيًا: المعنى الاصطلاحي:

أما في الاصطلاح، فقد استعمل الفقهاء القدامى مصطلح "الجهاد" للدلالة على قتال الكفار لإعلاء كلمة الله (ابن قدامة، 1968، ج10، ص363). غير أن المفهوم شهد تطورًا دلاليًا في الفكر الإسلامي المعاصر، فاتسع ليشمل "بذل الجهد في مواجهة الباطل وإقامة الحق في كل ميادين الحياة" (القرضاوي، 1995، ص17).

وفي السياق السياسي تحديدًا، يُعرّف "الجهاد السياسي" بأنه: "استفراغ الوسع في مقاومة الاستبداد والظلم السياسي، وإقامة نظام الحكم الرشيد، عبر الوسائل الفكرية والتنظيمية والحركية المشروعة" (الحكيم، 2006، ص89). ويتميز هذا المفهوم عن الجهاد العسكري بكونه يهدف إلى "تغيير الواقع السياسي الفاسد وإصلاحه من الداخل، دون اشتراط استخدام القوة المسلحة" (الرّكابي، 2012، ص63).

وقد تميّز توظيف محمد باقر الصدر لهذا المفهوم بدمجه بين البعد الشرعي والبعد الاستراتيجي المعاصر. فلم يحصره في القتال المسلح، بل عدّه "حركة شاملة تبدأ من بناء الوعي، وتمر عبر التنظيم، وتتوج بالفعل السياسي المباشر، بهدف إقامة الحكم الإسلامي العادل" (النعماني، 1997، ص210).

1.2بناء البديل الحضاري

لم تكن مواجهة محمد باقر الصدر لنظام حزب البعث رد فعل سياسي عابر، بل استندت إلى مشروع فكري عميق وطويل الأمد، هدف إلى تأسيس منظومة معرفية إسلامية متكاملة بوصفها "بديلًا حضاريًا" للإيديولوجيات الوافدة التي هيمنت على المشهد الفكري في العراق والعالم العربي (الحكيم، 2006، ص. 87). فقد أدرك الصدر أن أي مشروع تغييري حقي لا يمكن أن ينجح ما لم يرتكز على أساس فلسفي ومعرفي صلب، قادر على تقديم إجابات عن إشكاليات العصر وتحدياته (الوردي، 2018، ص. 124).

وانطلاقًا من ذلك، تُعد مؤلفاته التأسيسية - فلسفتنا (الصدر،١٩٦١،،ص٧٥ واقتصادنا (الصدر، 1961، ص.٤٠)والأسس المنطقية للاستقراء (الصدر، 1971، ص.٦٦- المرحلة الأولى والأهم في "جهاده السياسي"، وهي مرحلة بناء النظرية التي تسبق الفعل التغييري وتوجهه (العاملي، 2004، ص. 78).

1.3: النظرية السياسية وتطورها: من الشورى إلى ولاية الأمة

شكّلت المسألة السياسية محورًا مركزيًا في فكر محمد باقر الصدر (النعماني، 1997، ص. 112). فقد عدّ الحكم والسياسة جزءًا لا يتجزأ من المشروع الفكري الإسلامي، وأحد أهم أسس الدعوات الإلهية. ومن ثم، انخرط منذ شبابه في التنظير للدولة الإسلامية، وقد مرّ فكره السياسي بثلاث مراحل رئيسية (الرّكابي، 2012، ص٣٥)

1.3.1. المرحلة الأولى: نظرية الشورى والعمل الحزبي

في بدايات تشكّل تصوره السياسي، وتحديدًا في مرحلة تأسيس "حزب الدعوة الإسلامية" أواخر خمسينيات القرن العشرين، لم يكن لدى الصدر دليل فقهي واضح على صيغة محددة للحكم الإسلامي (الحكيم، 2006، ص. 92). وقد ناقش في إحدى رسائله المبكرة الأدلة التقليدية، كروايات "ولاية الفقيه المطلقة" أو "دليل الحسبة"، ورأى أنها قاصرة عن الوفاء بمتطلبات الدولة الحديثة (الحكيم، 2006، ص. 45).

في هذه المرحلة، استند إلى آية الشورى {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [الشورى: 38] أساسًا لإقامة الحكم الإسلامي، مؤكدًا أن إقامة الدولة ضرورة حيوية للمسلمين، ويجب أن تخضع لمبدأ الشورى. وبما أن الإجماع نادر في القضايا الاجتماعية، فإن الشورى تستلزم بالضرورة الالتزام برأي الأكثرية (الصدر، 1979، ص. 14).

أما الآلية العملية لتحقيق ذلك، فكانت - من وجهة نظره آنذاك - العمل الحزبي المنظم. إذ عدّ "التنظيم الأسلوب الناجح في تغيير المجتمع"، وأن تشكيل "أمة داعية إلى الخير" في إطار جهاز منظم أمر مشروع وضروري (النعماني، 1997، ص. 112). وقد قاده ذلك إلى الإسهام في تأسيس "حزب الدعوة الإسلامية" عام 1958 بوصفه الأداة التنظيمية لتحقيق الدولة الإسلامية القائمة على الشورى (Aziz, 1993, p. 210). كما ألّف كتاب أسس الدولة الإسلامية ليكون بمثابة الأصول الفكرية لدستور الحزب والدولة المنشودة (العاملي، 2004، ص. 82).

شكّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 منعطفًا حاسمًا في مسار فكر الصدر السياسي (عزمي، 2002، ص24). فقد حوّلت الثورة فكرة "الدولة الإسلامية" من أمل نظري إلى واقع ملموس (Wiley, 1992p67، ودفع هذا الحدث الصدر إلى إعادة النظر في بعض تصوراته وتطويرها. إذ أيّد الثورة الإيرانية بقوة، وبايع الإمام الخميني قائدًا للأمة الإسلامية، ورأى في تجربتها تطبيقًا عمليًا للمشروع الذي دعا إليه (خامنئي، 2021، ص15).

وقد كتب الصدر "لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران" استجابة لاستفتاء من علماء لبنان. وفي هذا النص، تبنّى بوضوح نظرية "ولاية الفقيه" أساسًا لشرعية الدولة، حيث يكون المرجع الديني (الفقيه الجامع للشرائط) نائبًا عامًا عن الإمام المعصوم في عصر الغيبة، وتكون له الولاية على إدارة شؤون المجتمع (الرّكابي، 2012، ص78).

1.3.3 المرحلة الثالثة: نظرية "خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء"

بعد أقل من شهرين على كتابة "اللمحة الفقهية"، قدّم الصدر كراس خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، الذي يُعد أكثر أعماله السياسية نضجًا (الحائري، 2003، [ص.؟]). وقد طرح فيه نظرية مركبة تجمع بين دور الأمة ودور المرجعية في بناء الدولة الإسلامية، وتقوم على ركنين أساسيين:

خلافة الإنسان (ولاية الأمة): يرى الصدر أن الله استخلف الإنسان على الأرض، وهذا الاستخلاف يمنح الأمة "حق ممارسة شؤون الحكم" (الصدر، 1979، ص14). فالأمة هي صاحبة الولاية والسلطة، ومصدر الشرعية الشعبية للحكم.

شهادة الأنبياء (ولاية الفقيه/المرجعية): إلى جانب خلافة الأمة، يوجد خط "الشهادة" الذي يمثله الأنبياء والأئمة، ويمتد في عصر الغيبة عبر المرجعية الدينية (الفقيه الشاهد). وتتمثل وظيفة "الشاهد" في "الإشراف والتوجيه والرقابة" على مسيرة الأمة لضمان عدم انحرافها عن المنهج الإسلامي (باقر، 2016، ص20).

وبهذا التوليف، قدّم الصدر نموذجًا للدولة الإسلامية يجمع بين سيادة الأمة - المتجلية في الانتخابات ومؤسسات الشورى - وسيادة الشريعة - المتجلية في إشراف المرجعية (الرّكابي، 2012، ص56). ويرى باحثون أن هذه النظرية، المعروفة بـ"ولاية الأمة"، تمنح دورًا أكبر للأمة وحريتها في الاختيار (الرّكابي، 2012، ص102؛ Mallat, 1993, p.67).

المحور الثاني: نظام حزب البعث (1968-1980): إيديولوجيا الاستبداد وآليات الهيمنة

لفهم عمق الجهاد السياسي لمحمد باقر الصدر وأبعاده، لا بد من تحليل طبيعة النظام الذي واجهه. فلم يكن نظام حزب البعث مجرد سلطة عسكرية تقليدية، بل كان نظامًا شموليًا ذا إيديولوجيا متكاملة، سعى إلى إعادة صياغة الدولة والمجتمع والهوية العراقية وفقًا لمبادئه (عزمي، 2002، ص33). وقد وصل الحزب إلى السلطة في 17 تموز/يوليو 1968 عبر انقلاب عسكري (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2013، ص11).

2.1. الإيديولوجية العلمانية وتهميش الدين

اتسمت إيديولوجيا حزب البعث بطابعها العلماني في الجوهر. فقد شكّلت القومية العربية المرجعية العليا والمحرك الأساسي للسياسات، في حين عُدّ الدين شأنًا شخصيًا ينبغي أن يبقى في إطاره الخاص (الرّكابي، 2012، ص46). ووضع هذا التوجه العلماني الحزب في مسار تصادمي حتمي مع المؤسسة الدينية، التي ترى في الإسلام مرجعية شاملة للحياة العامة والخاصة. وقد سعى النظام إلى تقليص نفوذ القوى الدينية التي تمتلك مشروعية تاريخية وقاعدة شعبية تنافس مشروعيته، عبر سياسة ممنهجة شملت: إغلاق بعض المدارس الدينية كمدارس "الجوادين" وكلية أصول الدين، ومنع إصدار المجلات الدينية، وتقييد الشعائر كمواكب الطلبة في ذكرى عاشوراء، وتسفير المئات من طلبة العلوم الدينية غير العراقيين، وتطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية على طلبة الحوزة العراقيين (حمداني، د.ت.، [ص.؟]). ولم تكن هذه الإجراءات إدارية فحسب، بل هدفت إلى تجفيف منابع الحوزة العلمية وعزلها عن المجتمع (الوردي، 2018، ص226).

2.2. بناء الدولة الشمولية: الحزب القائد والمجتمع المراقب

عمل حزب البعث، منذ وصوله إلى السلطة، على بناء دولة شمولية يهيمن فيها الحزب على كل مفاصل الدولة والمجتمع، وذلك عبر عدة آليات متوازية:

أولًا: الهيمنة على مؤسسات الدولة: تمّت "بعثنة" الجيش والشرطة والخدمة المدنية، حيث أصبح الولاء للحزب المعيار الأساسي للترقي في المناصب. وبعد استيلاء صدام حسين التدريجي

على السلطة وعزله لأحمد حسن البكر عام 1979، أصبحت هذه الهيمنة مطلقة (Tripp, 2007, p.34).

ثانيًا: بناء أجهزة القمع: اعتمد النظام بصورة كبيرة على أجهزة المخابرات والأمن التي تغلغلت في كل قطاعات المجتمع. وكانت هذه الأجهزة مسؤولة عن مراقبة المواطنين، وقمع أي بادرة معارضة، وتنفيذ حملات الاعتقال والتعذيب والإعدام (مكيّة، 1998، ص١٢)

ثالثًا: التغل في بنية المجتمع: لم يكتفِ الحزب بالسيطرة على الدولة، بل سعى للسيطرة على المجتمع عبر منظماته المهنية والشعبية. والأخطر من ذلك هو سياسة الإكراه على الانتماء للحزب. فقد أصبح الانتماء شرطًا للحصول على وظيفة، أو للترقية، أو حتى لإكمال الدراسة الجامعية. وقد وصف الصدر هذه الحملات بأنها "حملات الإكراه على الانتماء إلى حزبهم" وطالب بإيقافها (الحائري، د.ت.، ص20).

2.3. الصراع مع الحوزة: من الاحتواء إلى المواجهة

حاول النظام تجنب الصدام المباشر مع المرجعية الدينية، خاصة مع المرجع الأعلى آنذاك السيد محسن الحكيم، ثم خليفته السيد أبو القاسم الخوئي، الذي كان يميل إلى عدم التدخل المباشر في السياسة. غير أن هذا التوجه تغير مع بروز شخصية محمد باقر الصدر، الذي لم يعدّ السياسة "جمرة" يجب تجنبها، بل اعتبر "العمل الحركي والسياسي جزءًا حيويًا من صميم النهضة الشاملة"

النظام يرى في الصدر وحركته خطرًا متناميًا. ففكره التجديدي كان يجتذب الشباب والمثقفين، وتنظيمه (حزب الدعوة) كان يتوسع في الخفاء، ومواقفه كانت تزداد صلابة. وفي عام 1969، اتهم النظام شخصيات شيعية بارزة، من بينها السيد مهدي الحكيم، بتدبير محاولة انقلاب (حمداني، 2018، ص4). وتصاعدت وتيرة القمع في السبعينيات، حيث اعتقل النظام أعضاء من حزب الدعوة عام 1972، ثم أعدم خمسة من قادته البارزين عام 1974.

كان النظام يدرك أن قوة الصدر لا تكمن في السلاح، بل في مشروعيته الدينية، وقدرته على التعبئة الجماهيرية، ومشروعه الفكري الذي يقدم بديلًا متكاملًا لإيديولوجيا الحزب. لقد "حدد النظام البعثي مركز الخطر على نظامه في شخصية الإمام الصدر كقيادة ثورية لحركة الجماهير" (mbsadr.ir, 2020p13،

المحور الثالث: مسارات المواجهة: من الكلمة إلى الحركة (1968-1979)

لم تكن مواجهة محمد باقر الصدر لنظام البعث حدثًا واحدًا، بل كانت عملية متدرجة ومتطورة، انتقلت عبر مراحل مختلفة واستخدمت أدوات متنوعة. ويمكن تتبع هذه المسيرة التصاعدية عبر ثلاثة مسارات رئيسية متداخلة: المسار الفكري التأسيسي، والمسار التنظيمي التعبوي، والمسار الحركي الصدامي.

3.1. **الجهاد بالكلمة: استمرار المعركة الفكرية**

بعد وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، استمر الصدر في مشروعه الفكري الذي بدأه في الخمسينيات لمواجهة الشيوعية. غير أن طبيعة الخصم تغيرت، وأصبحت المواجهة مع إيديولوجيا قومية علمانية تسيطر على جهاز الدولة. وواصل الصدر إنتاجه الفكري الغزير في

مجالات متعددة كالفقه والأصول والتفسير، لكن حتى هذه الكتابات التخصصية كانت تحمل في طياتها روحًا تجديدية وتغييرية (العاملي، 2004، ص28).

فعلى سبيل المثال، في كتابه دروس في علم الأصول، لم يكتفِ الصدر بتبسيط هذا العلم المعقد، بل أعاد صياغة الكثير من مباحثه برؤية جديدة، مما جعله "يؤس لمدرسة أصولية تتميز بالشمول والعمق والسعة" (النعماني، 1997، ص130). كما طور "التفسير الموضوعي للقرآن الكريم"، وهو منهج جديد لا يتعامل مع الآيات بشكل متسلسل، بل يجمع كل الآيات المتعلقة بموضوع معين ويستنبط منها نظرية قرآنية متكاملة (الحكيم، 2006، ص129).

3.2. الجهاد بالتنظيم: حزب الدعوة وجماعة العلماء

أدرك الصدر أن الفكر وحده لا يكفي لإحداث التغيير ما لم يتحول إلى قوة منظمة وفاعلة في المجتمع. ودفعه هذا الوعي إلى تجاوز الموقف التقليدي في الحوزة الذي كان يتحفظ على العمل الحزبي المنظم. ففي عام 1957، كان الصدر أحد المؤسسين الرئيسيين لـ"حزب الدعوة الإسلامية" (حمداني، 2018، ص2). وكان الهدف من الحزب "تنظيم وتعبئة المسلمين الملتزمين... على أمل السيطرة على مقاليد الحكم وإقامة حكومة إسلامية" (حمداني، 2018، ص8). وإلى جانب حزب الدعوة، الذي كان تنظيمًا سريًا، أدّى الصدر دورًا أساسيًا في تأسيس "جماعة العلماء في النجف الأشرف" بوصفها واجهة علنية للحراك الإسلامي. ورغم أن الجماعة تأسست تحت مظلة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، فإن "المخطط الأساسي وصاحب الفكرة الأساسية لتأسيس جماعة العلماء كان الشهيد الصدر" (خامنئي، 2021، ص124).

3.3. الجهاد بالحركة: المواجهة المباشرة

مع تزايد قمع النظام البعثي وتضيقه على الحريات، انتقل الصدر تدريجيًا إلى مرحلة المواجهة المباشرة، مستخدمًا مكانته كمرجع ديني لتحدي سلطة النظام. ويمكن رصد معالم هذا الجهاد الحركي في ثلاثة مواقف مفصلية:

أولًا: فتوى تحريم الانتماء لحزب البعث: أصدر الصدر فتوى "بحرمة الانتماء لحزب البعث، حتى لو كان الانتماء صوريًا" (النعماني، 1997، ص135). وكان الصدر هو "المرجع الوحيد الذي أفتى بذلك" في وقت كان فيه الحزب في أوج قوته (الرّكابي، 2012، ص44).

ثانيًا: دعم انتفاضة صفر 1977: في شباط/فبراير 1977، منعت السلطات المواكب الحسينية الراجلة المتجهة إلى كربلاء في ذكرى الأربعين. وأدى هذا المنع إلى اندلاع انتفاضة شعبية عفوية في منطقة الفرات الأوسط، تحدى فيها الآلاف من الزوار قرار المنع وساروا نحو كربلاء (حمداني، 2018، ص4).

ثالثًا: استغلال المنبر الديني: استخدم الصدر دروسه في الحوزة العلمية ومحاضراته العامة منصة لتمرير رسائله السياسية والفكرية. ففي محاضراته عن "أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف"، كان يحلل استراتيجيات الأئمة في مواجهة الحكام الظالمين، مقدمًا نماذج تاريخية للمعارضة السياسية (حمداني، د.ت.،ص٤)

المحور الرابع: الثورة الإيرانية والصدام الحتمي (1979-1980)

شكّل انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شباط/فبراير 1979 نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنطقة، وكان له الأثر الأكبر في تحديد مسار المواجهة بين محمد باقر الصدر ونظام البعث في

العراق (عزمي، 2002، ص28). فلم تكن الثورة الإيرانية بالنسبة للصدر مجرد حدث سياسي خارجي، بل عدّها "تحقق حُلم الأنبياء" وتتويجًا لقرون من التضحيات (خامنئي، 2021، ص145).

كانت علاقة الصدر بالإمام الخميني قديمة وتعود إلى فترة وجود الخميني في النجف (1965-1978). وقد دعم الصدر الإمام الخميني بكل السبل الممكنة خلال وجوده في العراق؛ فعندما بدأ الخميني بإلقاء دروسه حول "ولاية الفقيه"، أرسل الصدر تلامذته لحضورها (خامنئي، 2021، [ص.؟]). وبعد انتصار الثورة، وصل تأييد الصدر لها إلى درجة "الذوبان" في قيادة الإمام الخميني. فأوقف دروسه احتفالًا بالنصر، وقال لتلامذته: "لو أمرني الإمام الخميني اليوم بأن أذهب إلى واحدة من قرى إيران وأنشغل بتنظيف الباحات هناك، لن أتردّد في ذلك لحظة واحدة" (خامنئي، 2021، ص224).

كما أسهم الصدر فكريًا في الثورة، حيث أعد "لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية في إيران" بناءً على طلب من أنصار الثورة، ويعدّه بعض الباحثين "الأب المجهول للدستور" الإيراني، خاصة فيما يتعلق بتثبيت مبدأ ولاية الفقيه (خامنئي، 2021، ص٤ Mallat, 1993, p.20).

4.2. نظام البعث والثورة: من القلق إلى الهجوم

راقب نظام البعث بقلق شديد تطورات الثورة في إيران. فإيديولوجية الحزب القومية العربية كانت في صراع تاريخي مع القومية الفارسية، وعلمانيته كانت نقيضًا للدولة الدينية التي قامت في طهران (عزمي، 2002، ص23). وأصبح وجود محمد باقر الصدر، بمرجعيته وتأثيره ومشروعه الفكري، يمثل "خميني المستقبل في العراق". وبدأت السلطات حملة قمع واسعة النطاق. ففي حزيران/يونيو 1979، وبعد مظاهرات حاشدة مؤيدة للصدر في النجف ومدن أخرى، تم اعتقاله للمرة الأولى (حمداني، د.ت.، ص٦)

في ظل الإقامة الجبرية، أدرك الصدر أن النظام مصمم على تصفيته. وفي هذه الفترة، سجل ثلاثة نداءات صوتية تم تهريبها إلى الخارج، وهي تمثل وصيته السياسية الأخيرة للشعب العراقي. وفي هذه النداءات، خاطب الصدر الشعب العراقي بكل مكوناته، "الشيعي والسني على السواء"، مؤكدًا أن "المعركة ليست بين الشيعة والحكم السني" بل هي معركة كل العراقيين ضد "عصابة لا إنسانية" تحتكر السلطة وتذل الشعب (الحائري، د.ت.، ص2).

وفي 5 نيسان/أبريل 1980، اقتحمت قوة أمنية منزل الصدر واعتقلته مع أخته بنت الهدى. وفي مساء 8 أو 9 نيسان/أبريل 1980، تم إعدامهما (النعماني، 1997، ص133). كان إعدام الصدر الفصل الأكثر دموية في صراع النظام البعثي مع الحركات الإسلامية. لقد اعتقد النظام أنه بتصفية الصدر يكون قد قضى على أخطر تهديد واجهه. لكنه في الواقع حوّل الصدر من قائد سياسي إلى "شهيد"، وأطلق شرارة صحوة إسلامية في العراق استمرت لعقود (Mallat, 1993, p.45).

المحور الخامس: منهجية الجهاد السياسي: تحليل المفهوم والأدوات

إن فهم تجربة محمد باقر الصدر يتطلب تجاوز النظرة السطحية التي تحصر "الجهاد" في القتال المسلح. فقد قدم الصدر نموذجًا مركبًا ومتعدد الأبعاد لما يمكن تسميته بـ"الجهاد السياسي

الشامل"، وهو مفهوم يرتكز على أن التغيير الحقي للمجتمع وإقامة حكم إسلامي رشيد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية تغيير متكاملة تشمل العقل والنفس والمجتمع والمؤسسات (الحكيم، 2006، ص270).

5.1. الاستقراء كمنهج للجهاد الفكري: مصالحة الدين والعلم

تكمن في قلب مشروع الصدر الفكري محاولته الجريئة لإعادة بناء أسس اليقين الديني على قاعدة منطقية وعلمية معاصرة. فقد أدرك أن العقل الحديث لم يعد يقتنع بالأدلة الكلامية التقليدية القائمة على القياس الأرسطي. من هنا، جاء عمله الفلسفي الأبرز الأسس المنطقية للاستقراء ليقدم حلاً لهذه المعضلة. لقد أراد الصدر أن "يساجل عصره بمناهجه وأحكامه ونظرياته؛ فاصطنع منهج العلوم الطبيعية (الاستقراء)" (العاملي، 2004، ص134).

ويتمثل جوهر أطروحته في أن المنهج الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات، والذي يستخدمه العلم للوصول إلى قوانينه اليقينية، يمكن استخدامه لإثبات الحقائق الدينية الكبرى: وجود الله، وصدق النبوة، وحقانية الدين (الصدر، 1971، ص156). ولم يكن هذا المنهج ترفًا فكريًا، بل أداة أساسية في جهاده السياسي. فمن خلال مصالحة الدين والعلم، قدم الصدر للإسلاميين، وخاصة الشباب والمثقفين، أساسًا صلبًا لثقتهم بدينهم في مواجهة الإيديولوجيات المادية (باقر، 2016، ص٨٠)

5.2. العمل الحزبي كأداة للجهاد التنظيمي: تجاوز الفردية

كانت رؤية الصدر للعمل السياسي رؤية مؤسية بامتياز. لقد أحدث "قطيعة كبرى مع كل الرؤى الشيعية العراقية السابقة عليه" التي كانت تتحفظ على العمل الحزبي (كلمة، د.ت.، ص٨) ورأى أن مواجهة التحديات الكبرى، سواء كانت فكرية أو سياسية، لا يمكن أن تتم بجهود فردية متناثرة. وكان لا بد من "العمل الحركي" المنظم الذي يحول الأفكار إلى قوة اجتماعية.

وكان الحزب في نظر الصدر هو الأداة الضرورية لتحقيق أربعة أهداف: أولًا، بناء "الشخصية الإسلامية" الواعية والملتزمة من خلال التثقيف والتربية. ثانيًا، نشر الوعي الإسلامي في المجتمع وتكوين قاعدة شعبية مؤيدة للمشروع الإسلامي. ثالثًا، خوض النضال السياسي ضد الأنظمة الجائرة. ورابعًا، الوصول إلى السلطة لإقامة الدولة الإسلامية (حمداني، د.ت.، [ص.؟]). وقد آمن بأن "تسلم السلطة وحده لا يكفي... ما لم تكن هذه السلطة مدعمة بقاعدة شعبية واعية تعي أهداف تلك السلطة وتؤمن بنظرياتها" (النعماني، 1997، ص112).

5.3. المرجعية كمنصة للجهاد الحركي: توظيف الشرعية الدينية

في المرحلة الأخيرة من حياته، ومع تصاعد القمع البعثي، استخدم الصدر موقعه كمرجع ديني بشكل مباشر كأداة للمواجهة السياسية. لقد حوّل المرجعية من مؤسسة للإفتاء في الشؤون الفردية إلى منصة لقيادة الأمة في الشأن العام. وتجلى ذلك في ثلاثة أشكال رئيسية:

أولًا، الفتوى السياسية: كانت فتوى تحريم الانتماء لحزب البعث أقوى سلاح سياسي استخدمه الصدر. فقد استخدم شرعيته الدينية لنزع الشرعية عن أهم أداة يستخدمها النظام للهيمنة على المجتمع. وكانت هذه الفتوى إعلانًا صريحًا بأن هناك سلطة عليا - سلطة الشرع - تعلو على سلطة الحزب والدولة (النعماني، 1997، ص٢٣) وقد أكد الصدر أن الانتماء للحزب حرام حتى لو كان صوريًا، بهدف خلق حاجز نفسي وشرعي بين المواطن والنظام (الرّكابي، 2012، ص10).

ثانيًا، التعبئة الجماهيرية: أدرك الصدر قوة الشعائر الدينية في تعبئة الجماهير. فدعمه لانتفاضة صفر 1977، واستغلاله لمناسبات مثل ذكرى عاشوراء، كان يهدف إلى تحويل الطاقة الروحية للمجتمع إلى قوة سياسية معارضة. لقد رأى في "المواكب الحسينية" و"مسيرات الأربعين" فرصة لـ"توعية الناس حيال الأوضاع اليومية التي يعيشونها" (خامنئي، 2021، ص135). وهذا ما جعل النظام يرى في أي تجمع ديني تهديدًا سياسيًا محتملاً (Tripp, 2007, p.40).

ثالثًا، القيادة المباشرة للأمة: في نداءاته الأخيرة التي سجلها وهو تحت الإقامة الجبرية، لم يتحدث الصدر كفقيه يجيب على استفتاء، بل كقائد سياسي يخاطب شعبه. لقد "وضع السيد الصدر نفسه قائدًا للشعب العراقي وتحدث نيابة عنه وباسمه" (الحائري، د.ت.، [ص.؟]). طالب بالحقوق السياسية والدينية لكل العراقيين، ودعاهم إلى المقاومة، وحاول تشكيل "قيادة نائبة" تقود الصراع من بعده. لقد مارس دور القائد الفعلي للأمة في أحلك الظروف، مدركًا أن تضحيته وشهادته قد تكون هي العمل الجهادي الأخير والأكثر تأثيرًا (Mallat, 1993, p.12).

بهذا التكامل بين الجهاد الفكري (بالاستقراء)، والجهاد التنظيمي (بالحزب)، والجهاد الحركي (بالمرجعية)، قدم محمد باقر الصدر نموذجًا فريدًا للمعارضة السياسية في ظل نظام شمولي. لقد أثبت أن المواجهة لا تقتصر على السلاح، بل تبدأ من العقل، وتمر عبر التنظيم، وتتوج بالحركة، وأن الشهادة في سبيل المبدأ قد تكون أقوى من كل أسلحة الطغاة (Walbridge, 2001, p.66).

الخاتمة

1- يمثل الجهاد السياسي لمحمد باقر الصدر ضد نظام حزب البعث في العراق (1968-1980) نموذجًا استثنائيًا في تاريخ الحركات الإسلامية المعاصرة، وتجسيدًا لعلاقة مركبة بين المرجعية الدينية والسلطة السياسية. ولم تكن مواجهة الصدر مجرد رد فعل على القمع، بل كانت تعبيرًا عن مشروع حضاري متكامل، سعى من خلاله إلى تقديم الإسلام بديلًا شاملًا قادرًا على قيادة الحياة، في مواجهة الإيديولوجيات العلمانية التي هيمنت على العراق آنذاك.

2- ارتكز مفهوم "الجهاد السياسي" عند الصدر على استراتيجية متكاملة ذات ثلاثة محاور متفاعلة: المحور الفكري، المتمثل في تأسيس منظومة معرفية وفلسفية واقتصادية إسلامية متينة، عبر مؤلفاته التأسيسية كفلسفتنا واقتصادنا والأسس المنطقية للاستقراء. والمحور التنظيمي، المتجسد في دوره التأسيسي والتنظيري لحزب الدعوة الإسلامية و"جماعة العلماء"، بهدف بناء كوادر واعية وقاعدة شعبية منظمة. والمحور الحركي، الذي تجلّى في المواجهة المباشرة مع السلطة عبر إصدار الفتاوى السياسية، كتحريم الانتماء لحزب البعث، ودعم الحراك الشعبي في انتفاضة صفر 1977، وتأييده للثورة الإسلامية في إيران.

3- إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان بمثابة نقطة اللاعودة في هذا الصراع. فتأييد الصدر المطلق للثورة، التي رأى فيها تحقيقًا لمشروعه الفكري، قابله عدّ نظام البعث للصدر "خميني العراق" المحتمل. وهذا التصعيد هو الذي دفع النظام إلى اتخاذ قرار تصفيته، معتقدًا أنه بذلك يقضي على الخطر. لكن النتيجة كانت عكسية، فقد حول الإعدام الصدر وأخته بنت الهدى إلى رمزين خالدين للمقاومة ضد الاستبداد.

4- ترك الصدر إرثًا فكريًا وسياسيًا لا يزال مؤثرًا. فعلى الصعيد الفكري، لا تزال مؤلفاته مرجعًا أساسيًا للفكر الإسلامي المعاصر، ويُنظر إليه كأحد أبرز المجددين في الفقه والأصول والفلسفة

في القرن العشرين، وعلى الصعيد السياسي، ألهمت حركته العديد من التيارات والأحزاب الإسلامية في العراق، ولا يزال فكره مادة قابلة للدراسة والنقاش في سياق البحث عن نماذج للحكم الرشيد ودور الدين في المجال العام. لقد أثبتت تجربته أن المواجهة مع الاستبداد لا تُخاض بالسلاح فقط، بل بالفكرة والتنظيم والشرعية.

قائمة المراجع والمصادر

أولًا: المصادر العربية - كتب

ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة (ج1). بيروت: دار الفكر.

ابن قدامة، عبد الله. (1968). المغني (ج10). القاهرة: مكتبة القاهرة.

ابن منظور، محمد. (1993). لسان العرب (ج3). بيروت: دار صادر.

الحائري، كاظم. (2003). مباحث الأصول. قم: مجمع الفكر الإسلامي.

الحكيم، محمد باقر. (2006). النظرية السياسية عند الشهيد الصدر. بيروت: دار المحجة البيضاء.

الرّكابي، جاسم. (2012). تطور الفكر السياسي عند الإمام الشهيد الصدر. بغداد: مركز العراق للدراسات.

الرازي، محمد. (1999). مختار الصحاح. بيروت: المكتبة العصرية.

الصدر، محمد باقر. (1959). فلسفتنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الصدر، محمد باقر. (1961). اقتصادنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الصدر، محمد باقر. (1971). الأسس المنطقية للاستقراء. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الصدر، محمد باقر. (1979). خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

العاملي، جعفر مرتضى. (2004). السيد محمد باقر الصدر: دراسة في سيرته ومنهجه. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات.

الفيروزآبادي، مجد الدين. (2005). القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف. (1995). فقه الجهاد: دراسة مقارنة لأحكامه وفلسفته في ضوء القرآن والسنة (ج1). القاهرة: مكتبة وهبة.

النعماني، محمد رضا. (1997). الشهيد الصدر: سنوات المحنة وأيام الحصار. قم: دار الغدير.

الوردي، علي. (2018). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (ج8). لندن: دار كوفان.

عزمي، بشير. (2002). الإسلاميون والسلطة في العراق. لندن: دار الساقي.

مكيّة، كنعان. (1998). جمهورية الخوف: سياسة العراق الحديث. لندن: دار الساقي.

ثانيًا: المصادر العربية - مقالات ودوريات

باقر، عبد الجبار. (2016). نظرية ولاية الأمة عند الشهيد الصدر. مجلة بيت الحكمة، 33(2)،

الاستقلال. (2023، 12 كانون الثاني). وزارة التعليم تقرر تدريس مؤلفات الشهيد الصدر في الجامعات العراقية. صحيفة الاستقلال.

ثالثًا: المصادر العربية - تقارير ومواقع رسمية

المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (2013). تطهير العراق من حزب البعث: جذور مشكلات المساءلة بعد صدام. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

خامنئي، علي. (2021، 9 نيسان). كلمة في ذكرى استشهاد السيد محمد باقر الصدر. موقع مكتب سماحة السيد القائد. https://www.leader.ir

كلمة. (د.ت). الشهيد الصدر الفقيه. https://kalema.net

(2020). mbsadr.ir. دور الأمة في فكر الشهيد الصدر. مؤسسة الشهيد الصدر. https://mbsadr.ir

رابعًا: المصادر الأجنبية - كتب

Mallat, C. (1993). The renewal of Islamic law: Muhammad Baqer as-Sadr, Najaf and the Shi'i International. Cambridge University Press.

Tripp, C. (2007). A history of Iraq (3rd ed.). Cambridge University Press.

Walbridge, L. S. (2001). The most learned of the Shi'a: The institution of the Marja' Taqlid. Oxford University Press.

Wiley, J. N. (1992). The Islamic movement of Iraqi Shi'as. Lynne Rienner Publishers.

خامسًا: المصادر الأجنبية - مقالات محكمة

Aziz, T. M. (1993). The role of Muhammad Baqir al-Sadr in Shii political activism in Iraq from 1958 to 1980. International Journal of Middle East Studies, 25(2), 207-222. https://doi.org/10.1017/S0020743800058499

The political struggle of Muhammad Baqir al-Sadr against the despotic regime (1968-1980) in Iraq

Dr. Fadia Yaqoub Yousef

College of Education for Girls

University of Basra

fadia.jakob@uobasrah.edu.ia

Keywords: Muhammad Baqir al-Sadr, Authoritarian Regimes, Religious Authority

Summary:

The significance of this research lies in highlighting the concept of "political jihad" as understood by the Islamic thinker and religious authority Muhammad Baqir al-Sadr (1935-1980) in his confrontation with the Ba'athist regime in Iraq during the period from its seizure of power in 1968 until al-Sadr's execution in 1980. The research aims to deconstruct al-Sadr's concept of "political jihad," which transcends the traditional notion of armed struggle to encompass integrated intellectual, organizational, social, and political dimensions. Research Methodology.The research methodology adopted the historical-analytical approach, through an examination of al-Sadr's writings, pronouncements, and positions, analyzing them within their historical and political context. The descriptive, analytical, and historical approach was also employed in this research, as it relies on a precise and detailed description of the political struggle of the religious authority, Muhammad Baqir al-Sadr. The research concluded that al-Sadr's political struggle was based on three main axes: First, intellectual struggle, which was embodied in building a comprehensive Islamic epistemological system (our philosophy, our economics, the logical foundations of induction) capable of confronting prevailing secular ideologies such as communism and capitalism, and presenting Islam as a comprehensive civilizational alternative. Second, organizational struggle, which was manifested in his foundational and theoretical role in the Islamic Dawa Party and the

"Group of Scholars," with the aim of creating conscious cadres and an organized popular base capable of bringing about change. Third, The activist jihad, which manifested itself in direct confrontation with the regime through the issuance of political fatwas such as the prohibition of membership in the Ba'ath Party, support for popular movements like the Safar Uprising of 1977, and unequivocal support for the Islamic Revolution in Iran—all of which the regime considered an existential threat—concludes that al-Sadr's project was a bold attempt to revitalize the role of religious authority as an active force in the public sphere. His martyrdom did not mark the end of his project; rather, it transformed him into a symbol of the Islamic revival in Iraq and inspired subsequent reform movements.